Presse-Konferenz: Neutrale Beobachtung der Kommunalwahlen vom 4. September 2015

Ort: Hotel Mercure Rabat Sheherazade
Datum: 28. September 2015

http://www.maptv.ma/ar/مجتمع-وجهات/المرصد-الوطني-لحقوق-الناخب-يقدم-تقرير-حول-إنتخابات-4-شتنبر-2015

قدم "المرصد الوطني لحقوق الناخب" (هيئة مستقلة تأسست سنة 2009)، في ندوة صحفية مساء أمس الاثنين (28 شتنبر 2015)، بأحد فنادق الرباط، تقريرا تركيبيا حول الانتخابات الجماعية والجهوية لرابع شتنبر 2015، وهو عبارة عن مجموعة من الملاحظات والتوصيات ناتجة عن تقارير معاينة ميدانية أنجزها أثناء سير العملية الانتخابية 37 ملاحظة وملاحظ تابعون للمرصد، من خلال تغطية 9 عمالات وأقاليم و19 جماعة ومقاطعة، وشملت عددا من مكاتب التصويت.

موقع "أنفاس بريس" تابع اللقاء ويقدم هنا نقط العتمة والضوء فيه إلى جانب أهم التوصيات من خلال الورقة التالية :

من بين "النقاط السوداء" حول مجريات العملية الانتخابية التي جاءت في تقرير المرصد ما يلي:

- استعمال المال السياسي غير الشرعي بقوة في بعض المناطق لاستمالة الناخبين

- تغيير إرادة الناخبين خلال انتخاب مكاتب مجالس الجماعات والجهات ومجالس العمالات والأقاليم

- تسجيل حالات تصويت بغير البطاقة الوطنية

- استغلال الحاجة لدى شريحة فقيرة من الناخبين بتوزيع هبات عينية ونقدية باسم التآزر الأخلاقي والديني

- جهل بعض رؤساء المكاتب بالقوانين المنظمة للعملية الانتخابية

- تغيير بالمحاظر لعدد أصوات محصل عليها من كل مرشح دون وجودها وذلك بالإضافة أو النقصان دون توثيقها في محضر الفرز

- بعض معازل التصويت لا تضمن سرية التصويت لأنها شفافة أو مثبتة قرب نوافذ مفتوحة

- عدم إحراق أوراق التصويت بعد الفرز

- حضور بعض الأشخاص الغرباء داخل مكاتب التصويت أثناء عملية الاقتراع والفرز دون تدخل من طرف رئيس المكتب لمنع ذلك

- عدم وجود قائمة بأسماء الناخبين في بعض المراكز مما شكل صعوبة البحث عن مكاتب التصويت المخصصة لبعض الناخبين..

هذا ورصد التقرير موازاة مع ذلك عددا من النقاط الإيجابية أثناء الاستحقاق الانتخابي الأخير، من بينها تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية، تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بتحفيز الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية من خلال التسجيل الإلكتروني وإلغاء بطاقة الناخب واعتماد البطاقة الوطنية، توفير الظروف الأمنية الملائمة للحفاظ على النظام العام والسير العادي طيلة جميع مراحل العملية الانتخابية وتوفير السلطات لأغلب الوسائل اللوجستيكية لسير العملية خاصة في المدن..

ليخلص تقرير "المرصد الوطني لحقوق الناخب" إلى مجموعة من التوصيات ومن بين ما جاء فيها:

- مطالبة المجلس الأعلى للحسابات بالتحقيق في استخدام الأموال المفرطة

- العمل على خلق لجنة وطنية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية تفاديا للخروقات والتجاوزات وضمانا للحياد والنزاهة

- اعتماد قاعدة بيانات بناء على البطاقة الوطنية على أساس أن كل مواطن بلغ السن القانوني يكون مسجلا تلقائيا ويصوت في العنوان الموجود على البطاقة الوطنية

- تكوين رؤساء المكاتب في مجال القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية

- تقريب مكاتب التصويت من الناخب خاصة في المناطق النائية

- تسهيل عملية الانتخاب بالنسبة للمعاقين

- وضع لائحة بأسماء الناخبين أمام كافة مكاتب الاقتراع

- تجهيز مكاتب التصويت بكاميرات أثناء عملية الفرز..

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/25702-4-2015

المرصد الوطني لحقوق الناخب: استحقاقات رابع شتنبر مرت عموما في أجواء "مقبولة"

اعتبر المرصد الوطني لحقوق الناخب في تقريره حول " الملاحظة الانتخابية للانتخابات الجماعية والجهوية لرابع شتنبر" أن هذه الاستحقاقات مرت بشكل عام في أجواء "مقبولة" مع تسجيل "بعض التجاوزات والملاحظات السلبية".

ومن بين النقاط الإيجابية التي سجلها المرصد، في التقرير الذي قدمه أمس الاثنين في ندوة صحافية بالرباط "تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية "، و"الولوج المتكافئ للأحزاب السياسية لوسائل الإعلام العمومية"، و"انفتاح هذه الأحزاب والمرشحين على وسائط تواصلية جديدة"، وكذا "احترام توقيت افتتاح مكاتب التصويت".

كما سجل المرصد ، بناء على إيفادات 37 ملاحظا وملاحظة غطوا تسع عمالات وأقاليم و19 جماعة ومقاطعة، " تبسيط المساطر الإدارية لتحفيز الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية من خلال التسجيل الإلكتروني، وإلغاء بطاقة الناخب، واعتماد البطاقة الوطنية، فضلا عن توفير الظروف الأمنية الملائمة للحفاظ على النظام العام والسير العادي للعملية الانتخابية طيلة مراحلها ".

وفي المقابل تطرق التقرير إلى "مجموعة من التجاوزات والملاحظات السلبية التي طبعت العملية الانتخابية" والتي تمثلت بحسب المرصد بالخصوص في "تغيير إرادة الناخبين خلال انتخاب مكاتب مجالس الجماعات والجهات ومجالس العمالات والأقاليم "، و"تسجيل حالات التصويت بغير البطاقة الوطنية"، و"حياد سلبي للسلطة المحلية" و"استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية من طرف بعض المرشحين" مع "استعمال العمل الجمعوي وخلق جمعيات قبيل الحملة الانتخابية".

ومن بين ملاحظات المرصد حول مجريات اقتراع رابع شتنبر الجاري تسجيله "جهل بعض رؤساء مكاتب التصويت للقوانين المنظمة للعملية الانتخابية"، وقيام بعضهم بمنع "الملاحظين وممثلي الأحزاب السياسية من معاينة عملية الفرز"، وكذا "استمرار عملية التصويت بعد الساعة السابعة دون الإشارة إليها في المحاضر، وعدم وجود قائمة بأسماء الناخبين في بعض المراكز، ما شكل صعوبة في البحث عن مكاتب التصويت المخصصة لبعض الناخبين".

وخلص المرصد، في تقريره، بالخصوص إلى الدعوة الى "خلق لجنة وطنية مستقلة للإشراف على العمليات الانتخابية تفاديا لأي خروقات أو تجاوزات وضمانا للنزاهة والحياد، واعتماد قاعدة بيانات بناء على البطاقة الوطنية، وتجهيز مكاتب التصويت بالكاميرات أثناء عملية فرز الأصوات".

كما طالب المرصد المجلس الأعلى للحسابات بالتحقيق في استخدام "الأموال المفرطة" في العملية الانتخابية، وبالعمل على تكوين رؤساء مكاتب التصويت في مجال القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية

وتوعيتهم بالدور الإيجابي للملاحظين وبحقوقهم والتزاماتهم.

http://www.akhbarona.com/divers/138056.html

المرصد الوطني لحقوق الناخب: الانتخابات عرفت استعمال المال وتغيير إرادة الناخبين

قال تقرير المرصد الوطني لحقوق الناخب حول الملاحظة الانتخابية لانتخابات 4 شتنبر 2015 الجماعية والجهوية إن هذه الاستحقاقات شهدت استعمالا قويا للمال السياسي غير الشرعي في بعض المناطق لاستمالة الناخبين و استخدام النفوذ المادي والمعنوي لعدد من المرشحين مع تغيير إرادة الناخبين خلال انتخاب مكاتب مجالس الجماعات والجهات ومجالس العمالات والأقاليم.

وأكد المرصد أنه سجل تعثر المعالجة المعلوماتية للمعطيات المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، مع تسجيل حالات التصويت بغير البطاقة الوطنية وإغلاق الصندوق بقفل واحد واحتفاظ الرئيس بمفاتيحه أو بقفلين مع احتفاظ الرئيس وحده بمفاتيحهما.

وأضاف التقرير، الذي توصلت "الجريدة 24" بنسخة منه، أنه سجل الحياد السلبي للسلطة المحلية، مع استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية من طرف بعض المرشحين، واستغلال العمل الجمعوي وخلق جمعيات قبيل الحملة الانتخابية تم بواسطتها جمع أرقام هواتف الناخبين لاستمالتهم.

كما تم استغلال الحاجة لدى الشريحة الفقيرة من الناخبين بتوزيع هبات عينية ونقدية باسم التآزر الأخلاقي والديني وتشويه جمالية الشارع العام من خلال ملئه بالأوراق الانتخابية.

من جهة أخرى، سجل المرصد، في التقرير ذاته، بعض الإيجابيات؛ ومنها "تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية، والولوج المتكافئ للأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام العمومية وانفتاح الأحزاب السياسية والمرشحين على وسائط تواصلية جديدة، وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة لتحفيز الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية من خلال التسجيل الإلكتروني وإلغاء بطاقة الناخب واعتماد البطاقة الوطنية.

http://www.akhbarona.com/divers/138056.html

هسبريس
HESPRESS
أول جريدة إلكترونية مغربية ... تجدد على مدار الساعة

تقرير ينتقد استعمال "المال السياسي" في انتخابات رابع شتنبر

رسم التقرير الأوّلي للمرصد الوطني لحقوق الناخب حول الانتخابات الجماعية والجهوية صورة قاتمة على الاستحقاقات التي شهدها المغرب في الرابع من شتنبر الماضي، مسجلا العديد من الخروقات التي شابت العملية برمتها.

رئيس المرصد الوطني لحقوق الناخب، خالد الطرابلسي، قال، في الندوة التي عقدها اليوم الاثنين بمدينة الرباط، إن الانتخابات شهدت استعمالا للمال السياسي غير الشرعي بقوة من أجل استمالة الناخبين، مشيرا إلى أن استحقاقات 4 شتنبر سجلت استخداما للنفوذ المعنوي والمادي لعدد من المرشحين.

وطالب الطرابلسي المجلس الأعلى للحسابات بتحقيق عميق في استخدام الأموال المفرطة في العلمية الانتخابات، التي تجاوزت، بحسبه، ملايير الدراهم، داعيا في الوقت ذاته إلى تشكيل "لجنة وطنية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية، تفاديا للخروقات التي عاشتها الانتخابات وضمانا للنزاهة".

المركز الحقوقي دعا، في تقريره الأولي، إلى "اعتماد بيانات البطاقة الوطنية ليكون كل مغربي مسجلا بشكل تلقائي في اللوائح الانتخابية، وتصويته اعتمادا على عناوينها"، مشددا على أهمية "تقريب مكاتب التصويت من الناخب جغرافيا، خاصة في المناطق النائية".

في المقابل، سجل المركز الإيجابيات التي شهدتها العملية الانتخابية، أساسا "المنظومة القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية، وولوج الأحزاب لوسائل الاعلام، وانفتاح على الوسائط الجديدة"، مشيدا بالتسجيل الإلكتروني وإلغاء بطاقة الناخب، وتوفير الظروف الأمنية للسير العادي للعملية الانتخابية.

المرصد أكد في هذا الاتجاه أن "سير العملية الانتخابية تم في أجواء مقبولة، وفقا لما تنص عليه القوانين الانتخابية"، محملا المسؤولية في الخروقات والتجاوزات التي شابتها لكل من الإدارة المشرفة على الانتخابات والمرشحين والناخبين.

من جهة أخرى، دعا التقرير إلى العمل على توضيح الورقة الفريدة، وتجهيز مكاتب التصويت بالكاميرات أثناء الفرز لتأكيد كل ضمانات النزاهة، مبرزا أنه رصد "تغييرا لإرادة الناخبين خلال تغيير مكاتب الجهات، والعمالات والأقاليم والجماعات".

"إغلاق الصناديق بقفل واحد، واحتفاظ الرئيس بمفاتيحه لوحده"، واحدة من الملاحظات السلبية التي رصدها التقرير، مشيرا إلى ما وصفه بالحياد السلبي للسلطة، مما أثر على عملية الاقتراع عبر تسجيل العديد من الخروقات.

ورصد التقرير خلال العملية الانتخابية، وخصوصا الحملة الانتخابية، "استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية من طرف الأحزاب، واستغلال العمل الجمعوي، وتم بواسطته جمع قواعد الناخبين لاستمالتهم"، مشيرا كذلك إلى "استغلال الحاجة، وتوزيع هبات مالية، باسم التآزر الأخلاقي والديني".

وفي الوقت الذي استنكر المرصد "تشويه الشوارع بالأوراق الانتخابية"، أكد أن هناك "تدخلا لأعوان السلطة لمنع الملاحظين، وعدد من الأحزاب في العديد من المكاتب"، مضيفا إلى ذلك "جهل رؤساء المكاتب وبعض مسؤولي السلطة بالقوانين المنظمة للعملية الانتخابية".

التقرير أكد أن هناك تحكما سلطويا لبعض رؤساء المكاتب، ومنع الملاحظين من تتبع عملية الفرز، مشيرا إلى ما وصفها "بغياب سرية التصويت في بعض المعازل، ووضع العلامة مكان بعض الناخبين رغم أنهم ليسوا في حاجة للمساعدة".

http://www.hespress.com/politique/278854.html